

الحماية القانونية للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت (Grooming) وآليات

الإبلاغ والوقاية: دراسة مقارنة

Legal Protection of Children from Online Exploitation (Grooming) and
Reporting and Prevention Mechanisms: A Comparative Study

إعداد:

رنا صالح العمري

إشراف

د. ريهام الشافعي

د. أمل الغانم

العام الدراسي:

2026

المقدمة

أصبحت البيئة الرقمية اليوم جزءًا ملازمًا لحياة الطفل، إذ أتاحت وسائل الاتصال الإلكترونية فرصًا واسعة للتعلّم والمعرفة والترفيه والتواصل، لكنها في المقابل أفرزت مخاطر متنامية تمسّ سلامته الجسدية والنفسية وخصوصيته. وقد زادت هذه المخاطر مع اتساع استخدام الهواتف الذكية والمنصات التفاعلية والألعاب الإلكترونية، وما تتيحه من تواصل مباشر وسريع مع الغرباء، وإمكانية إخفاء الهوية، وسهولة الانتقال بين تطبيقات متعددة دون رقابة فعّالة. وفي هذا السياق برزت أنماط جديدة من الجرائم المعلوماتية تستهدف الأطفال بطرق غير تقليدية، تتقدمها ظاهرة "الاستدراج عبر الإنترنت" (Grooming) بوصفها سلوكًا قائمًا على بناء علاقة تدريجية مع الطفل لإعداده للاستغلال، من خلال كسب الثقة وإيهام الخصوصية ثم دفعه نحو ممارسات أو مواقف ضارة، مع الاستفادة من خصائص الفضاء الإلكتروني التي تقلل احتمالات الانكشاف المبكر وتُعقّد إثبات الجريمة.

وتتضاعف خطورة الاستدراج الإلكتروني لأن مساره لا يقتصر على فعل واحد، بل يتطور على مراحل، ويستند إلى تلاعب نفسي واجتماعي يتناسب مع عمر الطفل واحتياجاته العاطفية أو فضوله المعرفي، وقد ينتهي إلى استغلال داخل الشبكة أو خارجها. كما أن هذه الجرائم تتسم بطابع عابر للحدود؛ فالمنصات والفاعلون والبيانات قد تكون موزعة بين دول مختلفة، ما يثير تحديات عملية متصلة بالاختصاص القضائي، وسرعة حفظ الأدلة الرقمية، والتعاون الدولي، وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة. وتؤكد المراجعات المقارنة أن مواجهة هذا النمط تتطلب عملاً منسقًا بين إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والمنصات الرقمية ومؤسسات حماية الطفل، لأن الحلول الجزائية وحدها لا تكفي دون منظومة استجابة متكاملة.

وفي مقابل هذا الواقع، تبرز أهمية "الحماية القانونية" للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت بوصفها إطارًا يجمع بين التجريم والوقاية والاستجابة. فالحماية لا تنحصر في تجريم أفعال الاستدراج أو تشديد العقوبات، بل تشمل أيضًا وضع التزامات واضحة على الجهات ذات الصلة، وبناء قنوات إبلاغ فعّالة وآمنة وسهلة الاستخدام، وتحديد إجراءات سريعة للتعامل مع البلاغات وحفظ الأدلة، وتوفير دعم ملائم للطفل بما يحقق مصلحته الفضلى ويحدّ من إعادة الإيذاء. وتشير الأدبيات إلى أن خطوط الإبلاغ المتخصصة وما يرتبط بها من تنسيق مع جهات إنفاذ القانون تُعد من أكثر الآليات التشغيلية استمرارية في مواجهة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، بما يجعل محور "الإبلاغ" عنصرًا حاسمًا في تقليل زمن اكتشاف الاستدراج ورفع فاعلية التدخل.

ومن جانب آخر، تقوم الوقاية الفاعلة على مستويين متكاملين؛ أولهما مستوى توعوي وتربوي يرسخ الثقافة الرقمية الآمنة لدى الأطفال وأولياء الأمور والمؤسسات التعليمية، وثانيهما مستوى تقني داخل المنصات يركز على إجراءات تقلل فرص الاستدراج، مثل تيسير الإبلاغ السريع، وإظهار التنبيهات التحذيرية، وتقليص تواصل الغرباء مع القصر، وتطبيق وسائل تحقق تراعي العمر. وبناء على ذلك يتجه هذا البحث إلى تناول الحماية القانونية للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت عبر تحليل الاستدراج الإلكتروني وتحديد أبعاده، ثم تقويم آليات الإبلاغ والوقاية بوصفها عناصر أساسية لخفض المخاطر قبل وقوعها، وتعزيز الاستجابة بعد حدوثها، مع اعتماد المقارنة لاستخلاص أفضل الممارسات ورصد أوجه القصور واقتراح ما يعزز فاعلية الحماية في البيئة الرقمية.

مشكلة الدراسة

تُعد حماية الأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت من القضايا القانونية المعاصرة التي تزايد الاهتمام بها مع التوسع الكبير في استخدام الأطفال للهواتف الذكية والمنصات التفاعلية وتطبيقات التواصل. وتكتسب هذه الحماية أهمية خاصة لأن الاعتداء قد لا يقع بصورة مباشرة، بل يتخذ شكل "الاستدراج الإلكتروني (Grooming)" الذي يقوم على بناء علاقة تدريجية مع الطفل لكسب ثقته وإيهامه بالأمان والسرية تمهيداً لاستغلاله، وهو ما يجعل الكشف المبكر أكثر صعوبة، ويرفع من مخاطر الضرر النفسي والاجتماعي على الطفل، فضلاً عن تعقيدات الاختصاص وجمع الأدلة الرقمية بسبب الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم.

وقد أكدت دراسات عربية أن مواجهة الجرائم السيبرانية الواقعة على الطفل لا تتحقق بمجرد التجريم، بل تتطلب أيضاً آليات قانونية وتقنية وتشاركية تُفعّل الحماية في الواقع العملي، مع إبراز دور الأسرة والتنشئة والرقابة الإيجابية بوصفها جزءاً من منظومة الحماية (العشعاش، 2020). كما تناولت دراسات أخرى صور الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت وبيّنت أن سهولة استدراج الأطفال عبر الشبكة من أبرز أسباب تفاقم هذا النمط، بما يستدعي تطوير وسائل الوقاية والكشف والاستجابة (بوتعني وآخرون، 2021).

وعلى صعيد الوقاية، أشارت الأدبيات إلى أن خطورة وسائل الاتصال الحديثة على الأطفال تفرض تبني آليات وقائية وردعية تبدأ بإطار قانوني ينظم المجال ويضمن حماية الأطفال وفق ما استقر في الاتفاقيات والمعايير الدولية، إلى جانب أدوات عملية تُحدّد من فرص الاستغلال (بلعموري، 2024). وفي المقابل، تُبرز الأدبيات المقارنة أن آليات الإبلاغ والتنسيق

المؤسسي، مثل الخطوط الساخنة ومسارات الإخطار وتكاملها مع جهات إنفاذ القانون، تُعد من أكثر الآليات التشغيلية استمرارية في مواجهة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، لكنها تتأثر بعوامل متعددة مثل وضوح المسؤوليات، وتوحيد الإجراءات، وتبادل المعلومات، والتعاون متعدد الأطراف بحكم الطابع العابر للحدود لهذه الجرائم (Carr, 2019).

وبالرغم من هذه الإسهامات العلمية، لا تزال هناك فجوة بحثية تتمثل في قلة الدراسات التي تجمع بصورة مباشرة بين كفاية الحماية القانونية والتجريم من جهة، وفاعلية آليات الإبلاغ والاستجابة الإجرائية من جهة ثانية، وتدابير الوقاية العملية داخل المنصات وفي البيئة الأسرية والتعليمية من جهة ثالثة، ضمن منظور مقارن يحدد نقاط القوة والقصور ويقترح مسارات تطوير قابلة للتطبيق. كما أن جزءاً من المعالجات يميل إلى التركيز على الجانب الجزائي، مع معالجة أقل تفصيلاً لمسار الإبلاغ والوقاية بوصفهما أدوات حاسمة لكشف الاستدراج مبكراً وتقليل الضرر الواقع على الطفل (Carr, 2019).

ومن هنا، تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تستهدف إشكالية واقعية تتصل بسلامة الطفل في البيئة الرقمية، وتسعى إلى سد فجوة معرفية عبر ربط الحماية القانونية بآليات الإبلاغ والوقاية في إطار مقارن، بما يتيح تقديم توصيات تنظيمية وإجرائية تُعزز فاعلية حماية الأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت.

وبناءً عليه، تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى كفاية الحماية القانونية للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت (Grooming)، وما فاعلية آليات الإبلاغ والوقاية المعتمدة، وكيف تُسهم المقارنة بين النظم الوطنية والمعايير الدولية في تطوير نموذج أكثر فاعلية للاستجابة والوقاية؟

أهمية الدراسة

• الأهمية العملية:

تُسهم هذه الدراسة عملياً في دعم الجهات المعنية بحماية الطفل عند تصميم أو تطوير سياسات وإجراءات الإبلاغ والاستجابة، من خلال تحديد عناصر الفاعلية في قنوات التبليغ، وتوضيح أدوار الجهات المتداخلة مثل الأسرة والمدرسة والمنصات الرقمية والجهات النظامية. كما تساعد في رصد الفجوات التطبيقية التي تعيق الكشف المبكر عن الاستدراج الإلكتروني، وتقترح إطاراً وقائياً يجمع بين التوعية السلوكية والتدابير التقنية داخل المنصات، بما يقلل احتمالات وقوع الاستغلال ويحد من آثاره عند حدوثه، ويرفع مستوى الحماية الفعلية للأطفال في البيئة الرقمية.

• الأهمية العلمية:

تضيف هذه الدراسة قيمة علمية من خلال إغناء الأدبيات العربية في موضوع الاستدراج الإلكتروني بوصفه نمطاً إجرامياً مركباً يتطلب معالجة قانونية وإجرائية ووقائية متكاملة. كما تسهم في سد فجوة بحثية تتمثل في قلة الدراسات التي تربط بين كفاية التنظيم القانوني من جهة، وفاعلية آليات الإبلاغ والوقاية من جهة أخرى ضمن منظور مقارن يستند إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وتُوفّر الدراسة أساساً تحليلياً يمكن الاستفادة منه في أبحاث لاحقة تتعلق بتطوير التشريعات، وقياس فعالية برامج الوقاية، وتقييم مسؤوليات المنصات الرقمية، وتكاملها مع منظومة حماية الطفل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الحماية القانونية للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت، مع التركيز على الاستدراج الإلكتروني (Grooming) وآليات الإبلاغ والوقاية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد مفهوم الاستدراج الإلكتروني وبيان خصائصه وتمييزه عن صور الاستغلال الإلكتروني القريبة منه.
2. تقييم كفاية الأطر القانونية في تجريم الاستدراج الإلكتروني وحماية الطفل، وبيان مدى اتساقها مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
3. تحليل فاعلية آليات الإبلاغ المتاحة عن حالات الاستدراج والاستغلال، من حيث سهولة الوصول والسرية والسرعة والتنسيق مع الجهات المختصة والمنصات الرقمية.
4. استعراض تدابير الوقاية المعتمدة لحماية الأطفال من الاستدراج الإلكتروني، سواء الوقاية التوعوية (الأسرة/المدرسة) أو الوقاية التقنية داخل المنصات.
5. إبراز أوجه القوة والقصور في النظم محل المقارنة، واستخلاص أفضل الممارسات القابلة للتطبيق لتحسين الاستجابة والوقاية.

تساؤلات الدراسة

ما مدى كفاية الحماية القانونية للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت (Grooming)، وما فاعلية آليات الإبلاغ والوقاية،

وكيف تُسهم الدراسة المقارنة في تطوير نموذج أكثر فاعلية للحماية والاستجابة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأساسي عدد من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

- ما المقصود بالاستدراج الإلكتروني (Grooming) وما أبرز سماته؟
- إلى أي مدى تُوفّر النظم محل المقارنة تجريماً وحماية قانونية كافية لمواجهة الاستدراج الإلكتروني؟
- ما مدى فاعلية آليات الإبلاغ والاستجابة عن حالات الاستدراج من حيث السهولة والسرية وسرعة التعامل؟
- ما أبرز تدابير الوقاية المعتمدة للحد من الاستدراج الإلكتروني على مستوى الأسرة/المدرسة والمنصات؟
- ما أهم أوجه القصور وأفضل الممارسات التي تكشفها المقارنة لتحسين الحماية والإبلاغ والوقاية؟

فروض الدراسة

H01: لا يظهر تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاية الحماية القانونية وتجريم الاستدراج الإلكتروني (Grooming) على مستوى

حماية الأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت.

H02: لا يتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية آليات الإبلاغ (سهولة الوصول، السرية، سرعة الاستجابة) وبين

الكشف المبكر عن حالات الاستدراج الإلكتروني وتقليل آثارها.

H03: لا توجد علاقة معنوية بين فاعلية التنسيق المؤسسي بين الجهات المختصة والمنصات الرقمية وبين كفاءة الاستجابة

وحفظ الأدلة الرقمية في قضايا الاستدراج الإلكتروني.

H04: لا يترتب على تبني تدابير الوقاية التوعوية والتقنية (على مستوى الأسرة/المدرسة والمنصات) تأثير معنوي في خفض

فرص وقوع الاستدراج الإلكتروني.

الدراسات السابقة

العشعاش (2020) حماية الطفل من الإجرام السيبراني: دراسة مقارنة مع الاتفاقيات الدولية. تبحث هذه الدراسة الحماية القانونية للطفل في الفضاء السيبراني من زاوية مقارنة بين التنظيم الوطني (الجزائري نموذجًا) والاتفاقيات الدولية، وتتعلق من فكرة أن التحول نحو "حوكمة رقمية" يستلزم البدء بالفئات الأكثر هشاشة وهم الأطفال، مع تحميل الأسرة دورًا محوريًا في الإرشاد والمتابعة لتفادي الآثار السلبية لسوء الاستخدام، التي لا تقف عند حدود التأثير النفسي على الطفل بل تمتد إلى إشكالات قانونية تتعلق بحقه في استخدام الوسائط الرقمية بطريقة آمنة. كما توضح الدراسة أنها تتناول الجرائم الواقعة على الطفل في الفضاء السيبراني، وتعرض الآليات القانونية والتقنية التي تُبسط من خلالها الحماية وتفعيلها، مع التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية كأداة مساندة للحماية.

واعتمدت الدراسة بناءً تحليليًا مقارنًا يقوم على تحديد وضع الطفل القانوني أثناء استخدامه للفضاء السيبراني، ثم إبراز المخاطر التي قد تترصده، وصولًا إلى عرض آليات الحماية من الناحية القانونية والإجرائية ومن الناحية التقنية. وتبلورت إشكالياتها في أسئلة مركبة تتصل بحقوق وواجبات الطفل في الفضاء السيبراني، وطبيعة الأخطار المترتبة عن ذلك، ثم الوسائل القانونية والتقنية القادرة على توفير الحماية.

بلعموري (2024) الآليات الوقائية والعلاجية لحماية الطفل من مخاطر وسائل الاتصال الإلكترونية في التشريع الجزائري. تبحث هذه الدراسة المخاطر التي قد تنجم عن استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية لدى الأطفال، مع التأكيد على أن هذه الوسائل - رغم فوائدها التعليمية والمعرفية - قد تُحدث آثارًا وتهديدات تمسّ كيان الأسرة والمجتمع، الأمر الذي دفع الدول إلى ضرورة إيجاد آليات وقائية وردعية لدرء الأضرار الناتجة عن الولوج إلى العالم الافتراضي، بدءًا بوضع إطار قانوني ينظم المجال ويكفل حماية قانونية للأطفال وفقًا لما تقرره الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

كما تُبرز الدراسة جانبًا إجرائيًا مهمًا يتصل بفعالية الاستجابة، من خلال الإشارة إلى صلاحيات تتعلق بجمع وتسجيل وحفظ "المعطيات الرقمية" وتحديد مصدرها ومسارها بما يخدم الإجراءات القضائية.

بوتعني، شينار، بولحبال (2021) الطفل والجريمة المعلوماتية: جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. تبحث هذه الدراسة ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت بوصفها إحدى أخطر صور الجرائم المعلوماتية التي تفاقمت مع الانتشار الواسع لاستخدام الشبكة بين مختلف الفئات العمرية، بما فيها الأطفال. وتتعلق الدراسة من أن الإنترنت رغم

إيجابياته أصبح وسيلة تستغلها بعض الأفراد والتنظيمات الإجرامية لارتكاب جرائم معلوماتية، وتوضح أن من أسباب خطورة هذا النمط "سهولة استدراج الأطفال" بسبب قصور قدراتهم وضعف إدراكهم، بما يجعلهم عرضة للوقوع ضحايا لأغراض شخصية أو تجارية. كما تهدف الدراسة إلى بيان صور الجريمة وعوامل انتشارها وسبل الوقاية منها.

عبدالكريم (2023) المواجهة الجنائية للجرائم الإلكترونية ضد الأطفال. تبحث هذه الدراسة موضوع الجرائم الإلكترونية الواقعة على الأطفال بوصفها من أخطر أنواع الجرائم الإلكترونية التي تهدد سلامتهم وحياتهم، وتعرض صوراً متعددة لها مثل الاستغلال الجنسي، والتحرش الإلكتروني، وتعريض الأطفال لمواد غير أخلاقية، وغيرها، مع بيان أن ارتكابها يتم عبر الإنترنت ووسائل التواصل للتواصل مع الأطفال واستغلال ضعفهم وعدم وعيهم بمخاطر الشبكة. كما تؤكد الدراسة أن هذه الجرائم أصبحت مشكلة عالمية تتطلب تعاوناً وتنسيقاً دولياً بين الدول والجهات الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على جانب التوعية بمخاطر الإنترنت وحماية الأطفال.

حمادة خير محمود (2020) الحماية الجنائية للطفل من جرائم الإنترنت على الصعيد الوطني والدولي (دراسة مقارنة).

تبحث هذه الدراسة الحماية الجنائية للأطفال من جرائم الإنترنت في إطار وطني ودولي مقارن، وتتعلق من واقع أن التطور التقني واتساع استخدام الإنترنت وشبكات التواصل جعل الأطفال فئة مستهدفة من "أعداء الطفولة" عبر أساليب الاستدراج والاستغلال والابتزاز، بما يستدعي بناء حماية جنائية ووقائية تتناسب مع طبيعة الجريمة الرقمية وتطورها.

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي والمقارن من خلال تحليل القوانين المنظمة لحماية الطفل في التشريعات المقارنة، مع إلقاء الضوء على المواثيق والمعاهدات الدولية للوصول إلى "أفضل وأحدث السبل" لحماية الأطفال من مخاطر جرائم الإنترنت. كما صاغت الدراسة إشكالياتها بصيغة "مدى كفاية التشريعات الوطنية والوسائل المستخدمة حالياً" وهل هي كافية أم تتطلب استحداث طرق وسبل جديدة.

نهاد فاروق عباس محمد؛ خلود خالد صالح سعدي (2025) التحرش الجنسي الإلكتروني بالأطفال في النظام السعودي

(دراسة مقارنة بالقانون الإماراتي) تتناول الدراسة جريمة التحرش الجنسي الإلكتروني الواقعة على الأطفال في كلٍ من النظام السعودي والإماراتي، وتفحص مدى كفاية النصوص النظامية في الحد من انتشارها بعد التطورات التشريعية ذات الصلة. اعتمدت منهجاً استقرائياً وتحليلياً لنصوص التشريعات، وانتهت إلى جملة نتائج تتصل بتكييف الجريمة وكونها من

صور التحرش المشددة العقاب لارتباطها بالطفل، مع طرح توصيات مرتبطة بالوقاية والتوقيف النظامي داخل البرامج التعليمية.

فيصل غازي محمد؛ اميل جبار عاشور (2022) الأساس القانوني لجريمة الابتزاز الإلكتروني للأطفال والمصلحة المعتبرة لها. تناقش الدراسة الأساس القانوني لتجريم الابتزاز الإلكتروني الواقع على الأطفال عبر وسائل التواصل، وتعرض الإطار المفاهيمي والضرر الاجتماعي والنفسي المتصل بالجريمة، ثم تنتقل إلى التحليل القانوني للمصلحة المحمية وتكييف الفعل ضمن المنظومة الجنائية. وتظهر أهمية الدراسة في إبرازها صعوبة المواجهة التقليدية أمام جرائم تشكل داخل بيئات رقمية سريعة التغير، وضرورة وضوح التوصيف النظامي والحماية الإجرائية.

سحر فؤاد مجيد (2020) جريمة التحرش الجنسي بالأطفال عبر الإنترنت (دراسة في القانون الأمريكي والعراقي). تبحث الدراسة جريمة استغلال الأطفال عبر الإنترنت من خلال زاوية "الإباحية/الاستغلال المصور" بوصفها من أسوأ صور استغلال الأطفال، وتناقش قصور التشريعات العابرة للحدود في ملاحقة هذا النوع من الجرائم، ثم تقارن بين مقاربتين قانونيتين (الأمريكية والعراقية) من حيث التجريم والسياسة العقابية. كما تعرض خلفيات انتشار الجريمة ودوافعها في ظل التطور التقني واتساع الوصول الرقمي للأطفال.

Carr (2019) Mechanisms for collective action to prevent and combat online child sexual

exploitation and abuse: A comparative review تبحث هذه الدراسة المقارنة الآليات التي تُفَعَّل "العمل الجماعي" لمواجهة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وتعرض كيف تُبنى منظومة حماية فعّالة عبر حوكمة متعددة الأطراف تجمع الحكومات وإنفاذ القانون والمنظمات المدنية والقطاع التقني. وتؤكد أن طبيعة جرائم الاستغلال عبر الإنترنت تفرض تعاونًا يتجاوز الحدود الوطنية لتحديد الضحايا وإنقاذهم وتعقب الجناة وإزالة مواد الاعتداء لمنع إعادة الإيذاء، مع إبراز أهمية وجود أطر تشريعية وسياساتية واضحة تجرم السلوكيات ذات الصلة وتدعم حقوق الطفل الضحية.

Wefers; Dieseth; George; Øverland; Jolapara; McAree; Findlater (2024) Understanding

and Deterring Online Child Grooming: A Qualitative Study تتناول هذه الدراسة الاستدراج الإلكتروني للأطفال بوصفه سلوكًا تدريجيًا يقوم على بناء الثقة والتلاعب قبل الوصول إلى الاستغلال، وتركز على فهم كيفية حدوث الاستدراج ولماذا ينجح داخل البيئات الرقمية. اعتمدت الدراسة منهجًا نوعيًا قائمًا على مقابلات/تحليل خبرات مرتبطة بظاهرة

الاستدراج، وخلصت إلى أن "الردع" لا يتحقق بالعقوبة وحدها، بل يحتاج إلى مزيج من تدخلات داخل المنصات نفسها (مثل التحذيرات، والقيود على تواصل الغرباء مع القُصّر، وآليات الرصد والتنبيه) وتدخلات توعوية وسلوكية موجهة للأطفال وأولياء الأمور. كما تبرز الدراسة أن جزءًا من خطورة الاستدراج يرجع إلى استخدام الجناة أساليب تبدو "عادية" في البداية ثم تتطور تدريجيًا، وهو ما يجعل الوقاية المبكرة والتعرف على المؤشرات الأولية عنصرًا محوريًا في الحد من المخاطر.

Thorn (2022) Online Grooming: Examining risky encounters amid everyday digital

socialization. تعرض هذه الدراسة نتائج بحث نوعي وكمي أنجز في عام 2021 على فئة عمرية (9-17)، بهدف فهم شبكات العلاقات الرقمية لدى القُصّر وكيف تتقاطع "العلاقات عالية القيمة" مع "العلاقات عالية المخاطر" في سياق الاستدراج عبر الإنترنت. يعرف التقرير الاستدراج الإلكتروني بوصفه استخدامًا مقصودًا للإنترنت للتلاعب أو الإكراه للدخول في تفاعلات ذات طابع جنسي، ويؤكد أن الجناة يستفيدون من خصائص الإنترنت التي تجعل العلاقات الرقمية جذابة (الانفتاح، سهولة التعرف، قدر من إخفاء الهوية) لإقامة علاقات زائفة وعزل الطفل تدريجيًا. كما يعرض التقرير تصميمًا بحثيًا مزدوجًا: يوميات إلكترونية نوعية للمراهقين (13-17) ثم مسحًا كميًا شمل 1200 من القُصّر، مع تركيز خاص على الانتقال من المساحات العامة إلى المحادثات الخاصة، وكيف يدير القُصّر المواقف التي تجعلهم غير مرتاحين، وما السلوكيات التي تقود إلى ارتفاع الخطر. ويبرز التقرير مؤشرات سلوكية متكررة، مثل دعوات الانتقال من مساحة عامة إلى محادثة خاصة على منصة أخرى، وبقاء بعض القُصّر في تواصل مع أشخاص يجعلونهم غير مرتاحين، ما يوضح أن "عدم الارتياح" لا يعني تلقائيًا قطع العلاقة، وأن التدخلات ينبغي أن تكون واقعية وتراعي سلوكيات الاستخدام اليومية بدل الاكتفاء بتحذيرات عامة.

Calvete; Orue; Gámez-Guadix (2022) A Preventive Intervention to Reduce Risk of

Online Grooming Among Adolescents. تتناول هذه الدراسة فاعلية تدخل وقائي تعليمي قصير يركز على الاستدراج عبر الإنترنت لدى المراهقين، وتُعد من الدراسات التجريبية لأنها تختبر أثر تدخل محدد على سلوكيات مرتبطة بالخطر. تشير الدراسة إلى وجود فجوة في تطوير تدخلات وقائية لهذه المشكلة، ثم تقيم فعالية برنامج تعليمي حول الاستدراج الإلكتروني في تقليل التفاعلات ذات الطابع الجنسي مع البالغين عند تعرض المراهق لمحاولات استدراج/استمالة. اعتمدت الدراسة تصميمًا عشوائيًا؛ إذ جرى توزيع عينة كبيرة (856 مراهقًا/مراهقة، 11-17 عامًا) على مجموعتين: مجموعة تتلقى التدخل التعليمي حول الاستدراج الإلكتروني، ومجموعة ضابطة تلقت تدخلًا بديلًا متعلقًا بالمرونة النفسية. تم القياس قبل

التدخل ثم بعده مع متابعات بعد 3 أشهر و6 أشهر، وشملت القياسات: التعرض لمحاولات الاستمالة من البالغين، والاستجابة السلوكية عند حدوثها، إضافة إلى قياس المعرفة بالاستدراج قبل/بعد وعلى فترات المتابعة. وتذكر النتائج أن التدخل خفّض التفاعلات الخطرة عند التعرض للاستمالة، ورفع المعرفة بالاستدراج عبر الزمن، بما يدعم إمكانية تحقيق أثر وقائي قابل للقياس عبر تدخلات قصيرة.

Schittenhelm; Weber; Kops; Wachs (2025) Why They Speak Up (or Don't): Reasons

For and Against Cybergrooming Disclosure Among Adolescent Victims. تبحث هذه الدراسة

مسار الإفصاح بعد التعرض للاستدراج الإلكتروني لدى المراهقين، من حيث حدوث الإفصاح أو الامتناع عنه ودوافع كل منهما. درست الدراسة الأسباب المؤيدة والمعيقة للإفصاح لدى عينة مكوّنة من 400 من الضحايا ضمن عينة كلية 908 مراهقين/مراهقات، وتذكر النتائج أن غالبية الضحايا أفصحوا لشخص ما، مع شيوع الإفصاح للأقران أكثر من الإفصاح للبالغين، وأن أسباب الإفصاح والامتناع تختلف باختلاف المتلقي. كما تشير النتائج إلى أن أسباب الامتناع كانت الأكثر قدرة على التنبؤ بسلوك الإفصاح فعلياً، وأن عوامل مثل الإحراج والخوف من ردود الفعل الاجتماعية تظهر بقوة ضمن دوافع التردد، بينما تظهر دوافع مثل طلب المساعدة والتحذير ضمن دوافع الإفصاح، وأن الإفصاح لجهات رسمية كان أقل شيوعاً مقارنة بالإفصاح غير الرسمي.

مميّزات الدراسة الحالية

تتميّز هذه الدراسة بتركيزها على الاستدراج الإلكتروني (Grooming) بوصفه سلوكاً تدريجياً يسبق الاستغلال، بما يساعد على فهم نقاط التدخل المبكر بدل الاقتصار على معالجة النتائج بعد وقوع الضرر. كما تمتاز بدمجها بين الحماية القانونية وآليات الإبلاغ وتدابير الوقاية في إطار واحد، بما يحقق معالجة أكثر شمولاً للمشكلة من الجوانب النظامية والإجرائية والوقائية. وتتميز كذلك باعتماد منظور مقارن يتيح تحديد أوجه القوة والقصور في النظم محل الدراسة في ضوء المعايير الدولية، واستخلاص أفضل الممارسات القابلة للمواءمة. إضافةً إلى ذلك، تُبرز الدراسة البعد التطبيقي المتعلق بفعالية الإبلاغ والاستجابة والتنسيق وحفظ الأدلة الرقمية باعتباره عنصراً حاسماً في نجاح الحماية على أرض الواقع.

المنطلقات النظرية

تنطلق الحماية في الفضاء الرقمي من اعتبار الطفل فئة أعلى قابلية للتأثر بالمخاطر بسبب السنّ وحدثة الخبرة، بما يبرر تقرير حماية قانونية خاصة تتجاوز القواعد العامة. ولا تُفهم الحماية هنا بوصفها منعاً مطلقاً لاستخدام التقنية، بل بوصفها تمكيناً للطفل من استخدام الوسائط الرقمية بصورة آمنة، مع بناء قواعد تنظيمية تُحمّل الأسرة والجهات المختصة والمنصات مسؤوليات محددة لضمان سلامة الطفل وتقليل تعرّضه للمخاطر، مع التأكيد على دور المتابعة والتوجيه كجزء من منظومة الحماية. (العشعاش، 2020).

مفهوم الجرائم الإلكترونية ضد الأطفال

يُنظر إلى الجرائم الإلكترونية ضد الأطفال على أنها لا تُقاس فقط بوسيلة ارتكابها (الإنترنت)، بل بطبيعة الاعتداء على مصالح محمية قانوناً مثل السلامة الجسدية والنفسية والكرامة والخصوصية. وتمتاز هذه الجرائم بسمات تُعقّد مواجهتها، من أبرزها السرعة، وإخفاء الهوية، وسهولة تواصل الجاني مع الطفل، وتعدد المنصات، فضلاً عن العابرية للحدود وصعوبة الإثبات وجمع الأدلة الرقمية. ويترتب على ذلك أن كفاية النصوص وحدها لا تكفي ما لم تُدعم بإجراءات عملية متخصصة في الاستجابة والتحري الرقمي والتعامل مع الضحايا المُضّر. (عبدالكريم، 2023).

الاستدراج الإلكتروني كظاهرة تمهيدية للاستغلال

يُفهم الاستدراج الإلكتروني (Grooming) بوصفه سلوكاً تدرّجياً لا يبدأ عادةً بعنف مباشر، بل ببناء علاقة ظاهرها التعارف والدعم أو الاهتمام، ثم تتطور إلى طلبات أو مواقف تُهيئ للاستغلال، مثل الانتقال إلى المحادثات الخاصة، أو طلب صور/معلومات، أو ممارسة الضغط والابتزاز. ويُفسر هذا الطابع التدرّجي صعوبة اكتشاف الاستدراج مبكراً؛ لأن بداياته قد تبدو طبيعية داخل سياق تواصل الأطفال اليومي على المنصات. كما يبرر ضرورة الاهتمام بالمؤشرات المبكرة كالانتقال من مساحة عامة إلى محادثة خاصة، أو طلب السرية، أو تكرار التواصل بوصفها عناصر وقائية لا مجرد تفاصيل سلوكية. (بوتعني وآخرون، 2021؛ Wefers وآخرون، 2024).

الأساس القانوني للحماية بين التجريم والضمانات

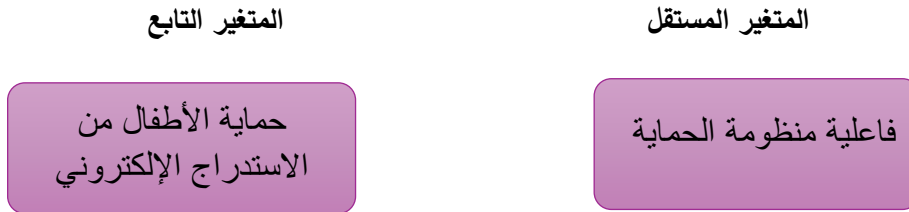
تقوم الحماية القانونية الفعّالة على عنصرين متلازمين: تجريم واضح يضبط السلوك المحظور ونطاقه وأركانه، وضمانات إجرائية تحمي الطفل عند الإبلاغ والتحقيق وتقديم الدعم. فالتجريم بلا إجراءات فعّالة يفضي إلى ضعف الكشف والمتابعة، والإجراءات بلا تجريم واضح تُنتج صعوبات في التكييف والإثبات. لذلك يتجه التحليل إلى اختبار مدى وضوح النصوص واتساقها مع مقاصد حماية الطفل، ومدى توفر إجراءات تضمن السرية وتراعي الخصوصية وتُسهّل التعامل مع الأدلة الرقمية سريعاً قبل ضياعها أو العبث بها، بما ينسجم مع الطرح الذي يثير سؤال كفاية التشريعات والوسائل المستخدمة والحاجة إلى تطويرها مع تطور الجريمة الرقمية. (حمادة خير محمود، 2020).

طبيعة الضرر وضرورة الاستجابة الشاملة

قد يخلف الاستدراج الإلكتروني أضراراً نفسية واجتماعية عميقة على الطفل، بما يجعل التعامل معه يتجاوز منطق الضبط والعقوبة إلى منطق الحماية والاستشفاء عبر دعم نفسي واجتماعي وتدابير تمنع إعادة الإيذاء. ويُفسر ذلك الحاجة إلى ضمانات تراعي حساسية الفئة العمرية أثناء الإجراءات، وإلى سياسات مؤسسية تضع مصلحة الطفل الفضلى في مركز القرار، بحيث تُقاس فاعلية الحماية بقدرتها على تقليل الأثر ومنع تكراره لا بمجرد وجود النصوص. (بلعموري، 2024؛ عبدالكريم، 2023).

نموذج الدراسة

يركز هذا النموذج على دراسة أثر كفاية الحماية القانونية للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت، ولا سيما الاستدراج الإلكتروني (Grooming)، في رفع فاعلية الوقاية والاستجابة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الإطار النظامي وآليات الإبلاغ والتدابير الوقائية، بوصفها عناصر مترابطة تُسهم في الحد من وقوع الاستدراج، وتعزيز الكشف المبكر، وتقليل آثاره على الطفل في البيئة الرقمية.



شكل (1) متغيرات الدراسة

المنهجية وطرق البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في هذه الدراسة لكونهما الأنسب لدراسة الحماية القانونية للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت، ولا سيما الاستدراج الإلكتروني (Grooming)، وتحليل آليات الإبلاغ والوقاية في إطار غير تطبيقي. ويقوم المنهج الوصفي التحليلي على وصف الظاهرة القانونية وتحديد مفاهيمها وحدودها وأركانها وآثارها، ثم تحليل النصوص النظامية واللوائح والإجراءات ذات الصلة للكشف عن مدى كفايتها واتساقها مع هدف حماية الطفل، وذلك من خلال قراءة قانونية منهجية لمضمون التجريم والضمانات الإجرائية ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة. أما المنهج المقارن فيستخدم لمقابلة الأطر القانونية والإجرائية في النظم محل الدراسة، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف، وتحديد مواطن القوة والقصور، وصولاً إلى استخلاص أفضل الممارسات القابلة للمواءمة مع السياق الوطني في مجالات التجريم والإبلاغ والوقاية.

مصادر البيانات

1. المصادر الأولية: تمثلت في النصوص النظامية واللوائح والقرارات التنفيذية ذات الصلة بحماية الطفل ومكافحة الجرائم المعلوماتية، وما يتصل بها من قواعد إجرائية، إضافة إلى الوثائق والمعايير الدولية والتقارير المقارنة التي تتناول آليات الإبلاغ والاستجابة والتعاون المؤسسي في قضايا الاستغلال عبر الإنترنت.
2. المصادر الثانوية: شملت الكتب القانونية المتخصصة، والبحوث والدراسات السابقة العربية والإنجليزية، والمقالات المحكمة، وما نُشر من أدلة وإرشادات مؤسسية تتعلق بسلامة الأطفال على الإنترنت، وذلك لتأطير الجانب النظري، وتحديد المفاهيم، وبناء محاور المقارنة وتحليلها.

الفئة المستهدفة وعينة البحث

تتخصص الدراسة في تحليل الحماية القانونية المتعلقة بالاستدراج الإلكتروني للأطفال عبر الإنترنت، وما يرتبط بها من آليات الإبلاغ والوقاية، ضمن النظم المحلية المقارنة والمعايير الدولية ذات الصلة، دون إجراء تطبيق ميداني أو قياس إحصائي. كما تقتصر المقارنة على المحاور التي تخدم موضوع الدراسة مباشرة، وهي نطاق التجريم، والضمانات الإجرائية المرتبطة بالإبلاغ والاستجابة، وتدابير الوقاية المقررة أو الموصى بها في الأطر النظامية والتنظيمية.

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة أداة تحليل المحتوى القانوني بوصفها الأداة الرئيسية، وذلك عبر تحليل النصوص ذات العلاقة واستخراج القواعد والأحكام والمفاهيم والمؤشرات التي تُظهر مستوى الحماية. وتم تنظيم التحليل وفق محاور محددة تشمل: تعريف الاستدراج الإلكتروني وضبط نطاقه، نطاق التجريم والأركان والعقوبات، إجراءات الإبلاغ والاستجابة وحفظ الأدلة الرقمية، أدوار الجهات المختصة والمنصات، والتدابير الوقائية.

حدود الدراسة

1. **الحدود الموضوعية:** يركز هذا البحث على الحماية القانونية للأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت، وبوجه خاص الاستدراج الإلكتروني (Grooming)، مع تحليل آليات الإبلاغ والوقاية المرتبطة به في إطار دراسة مقارنة.
2. **الحدود المكانية:** تُجرى الدراسة في نطاق القانون السعودي بوصفه الإطار الرئيس للتحليل، مع إجراء مقارنة مختارة مع أحد النظم المقارنة والمعايير والمواثيق الدولية.
3. **الحدود الزمانية:** العام الدراسي 2025/2026م.

المراجع والمصادر

1. العشعاش، إسحاق. (2020). حماية الطفل من الإجرام السيبراني: دراسة مقارنة مع الاتفاقيات الدولية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية.
2. بلعموري، نادية. (2024). الآليات الوقائية والعلاجية لحماية الطفل من مخاطر وسائل الاتصال الإلكترونية في التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
3. بوتعني، فريد؛ شينار، سامية؛ بولحبال، آية. (2021). الطفل والجريمة المعلوماتية: جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.
4. عبدالكريم، أحمد عادل. (2024). المواجهة الجنائية للجرائم الإلكترونية ضد الأطفال. مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.
5. خير محمود، حمادة. (2020). الحماية الجنائية للطفل من جرائم الأنترنت على الصعيد الوطني والدولي (دراسة مقارنة). الباحث العربي.
6. محمد، نهاد فاروق عباس؛ سعدي، خلود خالد صالح. (2025). التحرش الجنسي الإلكتروني بالأطفال في النظام السعودي (دراسة مقارنة بالقانون الإماراتي). مجلة الدراسات الفقهية والقانونية.
7. محمد، فيصل غازي؛ عاشور، إميل جبار. (2022). الأساس القانوني لجريمة الابتزاز الإلكتروني للأطفال والمصلحة المعتبرة لها. مجلة أبحاث ميسان،
8. النجار، سحر فؤاد مجيد. (2017). جريمة التحرش الجنسي بالأطفال عبر الإنترنت (دراسة في القانون الأمريكي والعراقي). المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 8.(2)
9. Carr, J. (2019, November). Mechanisms for collective action to prevent and combat online child sexual exploitation and abuse: A comparative review. Council of Europe.
10. Wefers, S., Dieseth, T., George, E., Øverland, I., Jolapara, J., McAree, C., & Findlater, D. (2024). Understanding and Deterring Online Child Grooming: A Qualitative Study. Sexual Offending: Theory, Research, and Prevention.
11. Thorn. (2022, April). Online Grooming: Examining risky encounters amid everyday digital socialization (Findings from 2021 qualitative and quantitative research among 9–17-year-olds). Thorn.

12. Calvete, E., Orue, I., & Gámez-Guadix, M. (2022). A Preventive Intervention to Reduce Risk of Online Grooming Among Adolescents. *Psychosocial Intervention*, 31(3)177 –184.
13. Schittenhelm, C., Weber, S., Kops, L., & Wachs, S. (2025). Why They Speak Up (or Don't): Reasons For and Against Cybergrooming Disclosure Among Adolescent Victims. *Journal of Youth and Adolescence*.